

تركيا تُهدد الاتحاد الأوروبي تفاديا لعقوبات محتملة

أردوغان: يمكننا التوصل إلى صيغة تكون مربحة للجميع

على وقع التهديد بفرض عقوبات على بلاده بسبب الاستفزازات التي تقوم بها في شرق المتوسط، غازل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان دول الاتحاد الأوروبي و"الجيران في البحر الأبيض المتوسط" مشددا على ضرورة إيجاد "صيغة تكون مربحة للجميع" في محاولة لامتناص غضب الأوروبيين ومنع معاقبتهم لأنقرة.

إسطنبول - جدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الاثنين، دعوته قادة الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط إلى الحوار حول المسائل الخلافية، في خطوة يرى مراقبون أنها تأتي في محاولة لمهادنة الأوروبيين تلافيا للعقوبات التي تلوح بها بروكسل.

وقال أردوغان إنه "يمكن التوصل إلى صيغة تكون مربحة للجميع" وذلك عشية عقد القادة الأوروبيين اجتماع لهم لتنفيذ تهديداتهم بفرض عقوبات على تركيا بسبب "استفزازاتها في شرق المتوسط".

ويدور خلاف بين اليونان وتركيا، العضوين في حلف شمال الأطلسي، بشأن المنطقة البحرية شرق المتوسط الغنية بموارد الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي. وأثارت تركيا غضب اليونان بإرسال سفينة استكشاف وزوارق من البحرية إلى المياه المتنازع عليها.

وبرز تفاؤل في سبتمبر الماضي إزاء طريقة لحل الخلاف من خلال الحوار بعد موافقة تركيا واليونان على إجراء محادثات استكشافية متوقفة منذ 2016.

لكن الأمال تبديدت مع عودة "عروج ريس" لإجراء أنشطة استكشاف أواخر الشهر الماضي في خطوة وصفها آثينا بأنها "تهديد مباشر للسلام".

وجاءت تصريحات أردوغان، التي رجح مراقبون أن تكون مجرد مناورة لتفادي العقوبات، قبيل بدء وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الاثنين، اجتماعهم الذي تطرق إلى التوترات المستمرة مع تركيا، إلى جانب مستقبل العلاقات عبر المحيط الأطلسي بعد خروج الرئيس الأميركي دونالد ترامب من السلطة.

وقال أردوغان "ادعو كل دول الجوار في المتوسط وخصوصا اليونان لكي لا ترى هذه المسألة لعبة خاسرة".

وأضاف "اعتقد أنه يمكننا التوصل إلى صيغة تحفظ حقوق الجميع".

وجدد الرئيس التركي الدعوة إلى "جمع كافة الأطراف حول طاولة المفاوضات" بما في ذلك "جمهورية شمال قبرص التركية" التي لا تعترف بها سوى



نيكوس نديدياس
الاتحاد الأوروبي يجب أن يتخذ إجراء بشأن سلوك تركيا المشين

ولكن الشهر الماضي، أعادت تركيا سفينة المسح الزلزالي "عروج ريس" إلى مرفئها تماما كما فعلت قبل قمة أوروبية سابقة. وقال وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، إن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي سيبحثون اتخاذ إجراءات بحق تركيا خلال اجتماعاتهم، إذ لم يحدث أي خفض للتصعيد في النزاع بشرق المتوسط خلال الشهر الماضي.

وأضاف ماس، قبل الاجتماع مع نظرائه بالمتكلم "عملت ألمانيا جاهدة خلال الشهور الماضية على تسهيل الحوار بين الاتحاد الأوروبي وتركيا... لكن حدثت استفزازات كثيرة جدا وحاصل التوتر بين تركيا وقبرص واليونان دون إجراء أي محادثات مباشرة".

وأضاف "لهذا السبب سنتحدث عن أي عقوبات ينبغي علينا أن نقرضها".

ويرى مراقبون أن حديث الرئيس التركي لن يشفع له هذه المرة خاصة أنه عمد في أكثر من مرة إلى مغالاة الاتحاد الأوروبي لتفادي العقوبات، ثم يصعد من جديد ما يجعل قادة الاتحاد الأوروبي يسعون إلى التوصل لتوافقات لازمة.

برلين - تصاعدت في ألمانيا الانتقادات للسلطات بسبب تفكيرها في عدم تمديد حظر الترحيل إلى سوريا، حيث تعتبر العديد من المنظمات والأحزاب أن الإخلاء الأمنية لا تزال ماثلة هناك.

وانتقدت منظمة "برو أزل" الألمانية المعنية بشؤون اللاجئين خطط وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر الرامية إلى عدم تمديد حظر العام الذي تفرضه بلاده على الترحيل إلى سوريا.

وترى المنظمة أن التعذيب والملاحقة التعسفية يمكن أن يبطئا أي فرد في سوريا.

وقال المدير التنفيذي للمنظمة، جونتر بوركهارت، إنه من غير المناسب على الإطلاق أن يناقش وزراء الداخلية على المستوى الاتحادي والولايات خلال اجتماعهم الخريفي هذا الأسبوع مسألة إنهاء حظر العام المفروض على الترحيل إلى سوريا، وأضاف "النظام السوري لا يمكن التنبؤ بتصرفاته على الإطلاق".

ويقترح زيهوفر عدم تمديد حظر العام الذي تفرضه بلاده على الترحيل إلى سوريا، إلى ما بعد 31 ديسمبر. وقال الوزير مؤخرا "في مؤتمر وزراء الداخلية، سادعو إلى أن نحقق مستقبلا، على الأقل بالنسبة للمجرمين والخطيرين أمينا، ما إذا كان من الممكن

الترحيلهم إلى سوريا، وذلك بدلا من فرض حظر عام على الترحيل". وتقرر الحظر العام لأول مرة في عام 2012، وتم تمديده عدة مرات منذ ذلك الحين.

ووفقا لمنظمات حقوقية، انتهت الحرب الأهلية في معظم مناطق سوريا حاليا، ولكن لا يزال الذين ينظر إليهم على أنهم معارضون لنظام الرئيس السوري بشار الأسد عرضة لحظر التعذيب والقتل حال عودتهم إلى هناك. وفي مناطق قليلة لا تزال تحت سيطرة

توجس في ألمانيا من نوايا لترحيل السوريين إلى بلادهم

الإسلاميين أو غيرهم من المسلمين، هناك أيضا مخاطر على أنصار الأسد.

وجاء عن وزارة الخارجية الألمانية في مايو الماضي "حتى في أجزاء من البلاد حيث تراجع القتال الآن، لا يزال هناك خطر كبير من الوقوع ضحية للعنف والهجمات.. وينطبق هذا أيضا على المناطق التي يُفترض أنها أكثر سلاما في أقصى غرب سوريا والعاصمة دمشق".

وتعتزم وزارة الخارجية الألمانية تقديم



السوريون يدفعون ثمن جرائم وسلوكيات فردية



خفض للتصعيد أم مناورة جديدة من أردوغان؟

دول أوروبية تعرب عن قلقها حيال خطوات إيرانية نووية جديدة

منع إيران من امتلاك برنامج للأسلحة النووية.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد انتقد القانون، وحذر المحافظين من التدخل في السياسة النووية للبلاد.

وكان قد تم توقيع الاتفاق النووي في 2015 بغرض منع إيران من امتلاك قنبلة نووية، ولم يعد الاتفاق فعالا منذ أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب خروج بلاده منه.

كما ذكرت الدول الثلاث أن "أشد ما يثير القلق" هو إعلان إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية اعترافا بتركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي لتسريع تخصيب اليورانيوم في جزء تحت الأرض من المنشأة النووية في نطنز.

ومن المنتظر بموجب هذا القانون أن تنتج وتخزن هيئة الطاقة الذرية في إيران 120 كيلوغراما من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة سنويا، ومن المنتظر على المدى البعيد رفع احتياطي اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى 500 كيلوغرام في الشهر، كما سيتم تصنيع أجهزة طرد مركزي أكثر سرعة.

كما يعد من الأمور الحساسة سياسيا ما نص عليه القانون من انسحاب إيران من البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما سيؤدي أو يحظر دخول المفتشين الأمميين إلى المنشآت النووية الإيرانية.

ويتعارض القانون في كل النقاط مع اتفاق فيينا النووي الذي كان يهدف إلى

برلين - أعربت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا عن قلقها حيال القانون الذي أقره البرلمان الإيراني لتوسيع نطاق البرنامج النووي وهو قانون تعارضه بشدة الحكومة في طهران.

وقالت الدول الثلاث في بيان صدر الاثنين إن الإجراءات المتضمنة في هذا القانون لا تتوافق مع الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع القوى العالمية.

وجاء في البيان القول "إذا كانت إيران جادة في الحفاظ على مساحة للدبلوماسية، فعليها ألا تتخذ هذه الإجراءات".

وكان المحافظون قد تمكنوا في الأسبوع الماضي من تمرير قانون بشأن السياسة النووية المستقبلية لإيران،

إيران تنفي مرض خامنئي

طهران - سارعت طهران الاثنين إلى نفي الشائعات التي تحدثت عن تدهور صحة المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي وسط حديث عن حرب داخلية صامتة عن خلافة الرجل.

ونقلت وسائل إعلام في طهران أن آية الله علي خامنئي "في صحة جيدة" كما أكد عضو في مكتب المرشد الأعلى الإيراني.

وكتب مهدي فضائلي على تويتر "بفضل من الله وبدعاء المحبين، القائد بخير، ويقوم بتنفيذ خطته وفقا للجدول العادي".

وتناقشت الرسالة وكالات أنباء إيرانية تقدم فضائلي على أنه أحد أعضاء مكتب المرشد الأعلى البالغ من العمر 81 عاما.

وانتشرت شائعات عن تدهور حالة خامنئي الصحية بعد نشر السبت نص بالعربية على تويتر أكد أن المرشد الأعلى نقل السلطة إلى ابنه مجتبي خامنئي بعد تدهور مفاجئ في وضعه الصحي.

وتناقشت مجلة أميركية معروفة الرسالة دون التحقق من صحتها، ما ساهم في تعزيز الشائعات. والإثنين كتبت وكالة تسنيم الإيرانية أن التغريدة التي تم تداولها "معلومة مضللة" نشرها حساب "يعود لمنشئ مقره لندن".

وكانت آخر مرة ظهر فيها خامنئي في 24 نوفمبر. ووفقا لصور نشرها التلفزيون الإيراني، كان خامنئي التقى رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، علما أنه يقوم بهذه الخطوة

وأصر التلفزيون على تصحيح الأمور بعدما نشرت مواقع التواصل الاجتماعي صورة تشبه لقائه الإخبارية مع شريط يعلن عن الاجتماع.

والعالم الحالي كانت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية قد نشرت تقريرا تحدثت فيه عن معركة صامتة تحت عنوان "معركة الخلافة في إيران تشتعل"، مشيرة إلى حرب على خلافة خامنئي.

وتسود مخاوف في إيران من أن هذه المعركة ربما تتيح للحرس الثوري نفوذا أكبر وأوسع، فالجيش العقائدي الذي أسس إمبراطورية اقتصادية ضخمة خلال عقد من العقوبات الأميركية على إيران غير مستعد للخروج من هذه المعركة خاوي الوفاض.



مهدي فضائلي
بفضل من الله، القائد بخير، وينفذ خطته وفقا للجدول العادي